زيادة حسابات المودعين بنسبة 3.0 % الى 15.8 ملياراً

بيت التمويل يحقق 102.19 مليون دينار أرباحاً صافية بالنصف الأول

المرزوق : 79.5 ٪ نسبة النمو مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وزيادة أرصدة مديني "بيتك" إلى 11.1 مليار دينار

أعلن بيت التمويل الكويتي "بيتك" تحقيق 102ر19 مليون دينار كويتي "نحو 306ر5 مليون دولار أمريكي" أرباحا صافية عن فترة النصف الأول من العام الجاري، مقابل 56ر9 مليون دينار "نحو 170ر7 مليون دولار" في نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 79ر5 في المئة.

وقال "بيتك" في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، إن ربحية السهم في النصف الأول من العام الجاري بلغت 12ر21 فلسا مقابل 6ر8 فلوس في ذات الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت 79ر3 في المئة.

في هذا السياق قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، حمد عبدالمحسن المرزوق، ان "بيتك" حقق – بفضل الله وتوفيقه – صافي ارباح للمساهمين للنصف الأول من عام 2021، قدرها 102.2 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 79.5 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم 12.21 فلسا للنصف الأول من عام 2021 بنسبة نمو 79.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبلغ صافي إيرادات التمويل 291.8 مليون دينار كويتي بنسبة انخفاض بلغت 1.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وكذلك استقر إجمالي مصروفات التشغيل للنصف الأول من عام 2021 ليبلغ 152.1مليون دينار كويتي عند نفس المستوى للفترة المقارنة.

و بلغ صافي إيرادات التشغيل 248.0 مليون دينار كويتي للنصف الأول من عام 2021، بنسبة انخفاض بلغت 7.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق متأثرا بالأنخفاض في ايرادات الأستثمار مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع رصيد مديني التمويل للنصف الأول من عام 2021 ليصل الى 11.1 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 338.8 مليون دينار كويتي، وبنسبة زيادة 3.2% عن نهاية العام السابق 2020.

كما بلغ رصيد الاستثمار في الصكوك للنصف الأول من عام 2021 مبلغ 2.7 مليار دينار كويتي ، وبنسبة نمو 0.2% عن نهاية العام السابق 2020.

وبلغ رصيد اجمالي الموجودات 21.5 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2021، بزيادة قدرها 44.5 مليون دينار كويتي، وبنسبة 0.2% عن نهاية العام السابق 2020.

وزادت حسابات المودعين للنصف الأول من عام 2021 لتبلغ 15.8 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 459 مليون دينار كويتي، وبنسبة 3.0% عن نهاية العام السابق 2020.

وبلغت حقوق المساهمين 1.9 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من 2021، بانخفاض قدره 65 مليون دينار كويتي، وبنسبة انخفاض بلغت 3.3% عن نهاية العام السابق 2020.

بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية راس المال 18.58% متخطيا الحد الادنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة المركز المالي لـ "بيتك".

مؤشرات سيولة أعلى من المطلوب رقابياً .. وقاعدة رأسمالية متينة

●●●●

إصدار صكوك لزيادة قدرات البنك التمويلية والإستثمارية والتوسع في دعم المشاريع

مؤشرات مالية ايجابية

وأشار المرزوق الى ان المؤشرات المالية الايجابية في النصف الأول من عام 2021، بما في ذلك النمو في معدلات الربحية، وأرصدة مديني التمويل، تعكس الملاءة والقوة المالية لـ"بيتك"، وتؤكد كفاءة الأداء التشغيلي وكفاءة نموذج أعمال البنك وما شهده من تحسينات ملموسة في التحول الرقمي والمبادرات الاستراتيجية المختلفة.

ولفت الى أن مؤشرات ونسب السيولة في "بيتك" حافظت على معدلات أعلى من المطلوب رقابيا، وكذلك انخفض معدل التمويلات غير المنتظمة وارتفعت نسب تغطيتها، وتحسنت جودة الأصول، وكفاءة رأس المال التي تؤكد متانة القاعدة الرأسمالية لـ"بيتك"، وبكل تأكيد القدرة العالية على التعامل مع الظروف الاستثنائية وتقلبات الأسواق، والخبرة الكبيرة في ادارة المخاطر.

اصدار تاريخي للصكوك

ونوّه المرزوق بنجاح عملية اصدار صكوك مضاربة للشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 750 مليون دولار، مبينا ان الاصدار تاريخي ويعتبر الأكبر من حيث الحجم على مستوى الكويت، حيث بلغ حجم الطلبات على الاصدار نحو 3 أضعاف الحجم المستهدف، متجاوزا مليارين دولار.

وأوضح ان الصكوك تهدف الى تدعيم قاعدة رأس المال، وبالتالي تنويع مصادر التمويل وزيادة قدرات البنك التمويلية والإستثمارية والتوسع في دعم مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإقتصادية المنتجة في دولة الكويت وكذلك دعم العملاء في توسعاتهم الإقليمية والدولية.

تنمية مستدامة

وضمن اطار استراتيجية التنمية المستدامة، لفت المرزوق الى ان "بيتك" نجح في المساهمة بمبادرات مجتمعية استراتيجية مختلفة انعكست على المجتمع والاقتصاد الوطني، ومن ذلك مبادرة سداد مديونيات الغارمين المتعثرين بمبلغ 20 مليون دينار كويتي، الى جانب التميز في المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها.

حمد المرزوق

عبد الوهاب الرشود

وأضاف ان "بيتك" أطلق مشروع تطوير استراتيجية الاستدامة لتتكامل مع استراتيجية الأعمال في البنك، مع الاهتمام بكفاءة نظم إدارة المخاطر، وتطوير الموارد البشرية، وتعزيز الشفافية والتصنيف الائتماني من خلال إعداد تقرير الاستدامة السابع وفقا لأحدث المبادئ والمعايير العالمية. وأكد دور البنك في الاستدامة عبر "الصكوك الخضراء" green Sukuk وهي صكوك تعتمد على الاستثمار في مجال مشاريع المحافظة على البيئة والطاقة المتجددة وغيرها من مشاريع الاستدامة.

ركيزة أساسية في تمويل مشاريع التنمية

وذكر المرزوق ان "بيتك" يضطلع بدوره كركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني ومساندة خطة التنمية في الكويت والمنطقة عبر المشاركة في تمويل المشاريع وتقديم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية والتمويلية، بما في ذلك تمويل التجارة والعقود والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للأعمال، الى جانب الشركات الكبيرة والمشاريع التنموية، منوها بالتنسيق والتناغم في اداء بنوك ووحدات المجموعة في تركيا والبحرين وألمانيا وماليزيا والسعودية.

ولفت الى ان المحفظة التمويلية لـ"بيتك" تتميز بتنوعها لتشمل قطاعات حيوية مختلفة، بما فيها الطاقة والماء والكهرباء والبنية التحتية والانشاءات، مؤكدا القدرة على مواصلة تمويل المشروعات الحكومية التنموية، ضمن رؤية الكويت 2035.

تفوّق وصدارة

من جانبه، أشار الرئيس التنفيذي لمجموعة "بيتك" بالتكليف– عبد الوهاب عيسى الرشود، الى ان النتائج المالية للنصف الأول من العام 2021 جاءت ايجابية ومنسجمة مع الخطط الموضوعة واستراتيجية البنك، مبينا ان النمو في الأرباح جاء مدفوعا بتراجع مستوى المخصصات كنتيجة لانخفاض تكلفة المخاطر ومعدلات التمويلات المتعثرة، بالاضافة الى تحسن البيئة التشغيلية ككل. وأضاف الرشود ان انجازات "بيتك" كانت محل تقدير عالمي، لافتا الى ان "بيتك" جاء في المركز الاول محليا ضمن قائمة SP لأكبر 20 بنكا، وضمن قائمة "ميد" لأكبر 100 شركة مدرجة في الشرق الاوسط وافريقيا من حيث القيمة السوقية.

تطوير استراتيجية الاستدامة وتعزيز كفاءة نظم إدارة المخاطر

●●●●

الرشود : النتائج المالية الايجابية منسجمة مع الخطط الموضوعة واستراتيجية البنك

ولفت الى ان "بيتك" فاز بجوائز مرموقة من جهات ومؤسسات عالمية متخصصة في عالم المال والأعمال، مثل جائزة "أفضل بنك اسلامي في العالم" لسنة 2021 من مجلة "غلوبال فاينانس" العالمية، و"أفضل بنك في الخزانة وادارة النقد" من نفس المجلة. كما فاز بجائزة أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط والكويت لعام 2021 من المجلة المصرفية العريقة "ذي بانكر"، واستحق "بيتك" لقب "أفضل بنك في الكويت"، و"أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط"، من مجلة "إيميا فاينانس"، وغير ذلك من جوائز عريقة منحت لـ"بيتك" بالاستناد الى معايير مهنية محددة.

رقمنة وابتكار

وأوضح الرشود أن "بيتك" حقق نقلات نوعية في استراتيجية الابتكار والتحول الرقمي، بلورت طموحات العملاء، وشكّلت قيمة مضافة لتجربة العميل والعمل المصرفي ككل، مبينا أن رقمنة العمليات المصرفية تساهم في رفع كفاءة الأداء، وتعزيز الشمول المالي وزيادة الانتاجية وخفض التكاليف، وبالتالي تعزيز الربحية، مؤكدا المضي قدما في الاستثمار في التقنيات الناشئة وشركات الـ Fi-tech، للمحافظة على صدارة المنافسين وتحقيق تطلعات جميع شرائح العملاء وخصوصا شريحة الشباب في ظل بيئة متسارعة التحول والتطوير، مؤكدا التزام "بيتك" بالضوابط المهنية والقواعد والثوابت الشرعية لصناعة التمويل الاسلامي ليعزز مكانته وسمعته العالمية كمرجع للصيرفة الاسلامية.

دعم الشباب والمبادرات الاستراتيجية

وأكد الرشود دور "بيتك" في دعم الشباب الكويتي الذي يشكل قوة دفع للاقتصاد المحلي وركيزة اساسية للمضي قدما في التنمية والتطوير بالاعتماد على الشباب المبدع اصحاب الكفاءة العالية، منوّها بدعم مختلف المبادرات التي تعود على المجتمع بالفائدة، ومنها مبادرة "كفاءة" لتطوير القدرات الوطنية المتخصصة في عمل القطاع المصرفي والمالي، وكذلك مبادرة "دراية" للتوعية المصرفية، وهما مبادرتان اطلقهما بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية. واختتم الرشود: "وإذ نؤكد مواصلة النهج المثالي لرؤية واستراتيجية البنك في تعزيز الابتكار الرقمي في المنتجات والخدمات والحملات المتميزة، وقيادة التطور العالمي لصناعة التمويل الاسلامي، فاننا نعتز بدعم مجلس الادارة، وبثقة المساهمين والعملاء ودعمهم، ونثمّن دور الجهات الرقابية، ونثني على جهود الموظفين وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة، ونؤكد سعينا لمواصلة تعزيز تجربة العميل والمحافظة على الريادة في صناعة الخدمات المالية الاسلامية.

الحجرف يبحث مع وزير الدولة الإماراتي للشؤون المالية تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي

دبي – "كونا" : التقى الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نايف الحجرف، بمضيفه وزير الدولة الإماراتي للشؤون المالية عبيد الطاير لبحث سبل تعزيز التعاون المالي والاقتصادي الخليجي المشترك.

وقالت وكالة أنباء الإمارات إن الجانبين بحثا سبل تعزيز التبادل التجاري ودعم المكتسبات التي حققها الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.

ونقلت الوكالة عن الوزير الطاير قوله إن الإمارات تقوم بدور "محوري" لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري وتوسيع آفاق التعاون والتنسيق المشترك بين دول المجلس خاصة على صعيد حجم التبادل التجاري "وبما يمنح دول الخليج العربية مكانة مميزة على خريطة القرار الاقتصادي العالمي".

أضاف الطاير : إن مجلس التعاون الخليجي "يقوم بدور هام في توطيد أواصر العلاقات القوية والشراكة الاستراتيجية بين الدول الأعضاء".

وأكد حرص وزارة المالية الإماراتية على تنمية علاقات الأخوة والصداقة بين دولة الإمارات وأشقائها دول الخليج العربية الاخرى دعما لمسيرة العمل المشترك وبما يلبي تطلعاتها في التنمية والازدهار.

وأشارت "وام" إلى أن وزارة المالية الإماراتية تشرف على تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنظومة العمل الاقتصادي المشترك والمشاريع ذات الصلة بما في ذلك التكامل المالي وتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق الخليجية المشتركة.

وكانت وزارة المالية الاماراتية أسست إدارة خاصة تحمل اسم "إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية" لتكون مسؤولة عن جميع المهام المتعلقة بمتابعة تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجية.

الحجرف لدى اجتماعه بوزير الدولة الإماراتي للشؤون المالية

مسؤول مالي سعودي : حجم السوق المالية بالمملكة وصل إلى 90 بالمئة من الحجم الإجمالي للاقتصاد

السوق المالية السعودية تشهد نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة

الرياض – "كونا" : أكد رئيس مجلس هيئة السوق المالية السعودية محمد القويز، تنامي حجم السوق المالية في المملكة لتصل إلى 90 بالمئة من الحجم الإجمالي للاقتصاد.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" عن القويز القول خلال لقاء الحوار المالي الذي نظمته الأكاديمية المالية السعودية افتراضيا، إن "السوق المالية خلقت فرصا استثمارية متنوعة وآمنة لمختلف فئات المستثمرين" مضيفا أن "هذا التنوع من أهم عوامل تقليل المخاطر وطمأنة المستثمرين".

وأشار القويز إلى إنشاء الهيئة سوق مواز للسوق الرئيسية لتناسب الشركات الصغيرة التي لا تستطيع تحمل المخاطر مؤكدا أنه "بالتناغم بين المسارين أثمر ذلك تنامي الشركات من القطاع الخاص والقطاع العام أيضا" وخاصة بعد إدراج شركة "أرامكو".

وبين أن برنامج تطوير القطاع المالي الرامي إلى تطوير أداء السوق المالية وضع هدفا بإدراج 20 شركة خلال عام 2021 "وهي الخطوة التي نجحت بالفعل خلال النصف الأول في إدراج 10 شركات" مؤكدا أن الهيئة تعمل على خلق التوازن فيما يتعلق بزيادة أعداد وتنوع الشركات المدرجة وما بين المرتكز الرئيسي وذلك بتوفر الحماية للمستثمرين وتوفر الإفصاح والحوكمة وفق ضوابط وآليات معتمدة.

يذكر أن لقاء الحوار المالي يأتي ضمن سلسلة من اللقاءات الافتراضية التي تنظمها الأكاديمية المالية السعودية وهي إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية "المملكة 2030"، لمناقشة آخر المستجدات والمتغيرات في القطاع المالي بمشاركة مسؤولين ومتخصصين محليين ودوليين لتعزيز الحوار البناء وبناء شراكات استراتيجية فعالة تخدم القطاع المالي.

«دبي الأولى» للتطوير العقاري تحقق 586 ألف دينار أرباحا صافية في النصف الأول

أعلنت شركة "دبي الأولى" للتطوير العقاري تحولها للربحية وتحقيقها أرباحا صافية عن النصف الأول من العام الحالي بلغت 586 ألف دينار كويتي "نحو 7ر1 مليون دولار أمريكي" مقارنة مع خسائر بلغت 5ر112 ألف دينار ("حو 5ر337 ألف دولار" في عام 2020 بنسبة زيادة 21ر6 في المئة.

وقالت "دبي الأولى" للتطوير العقاري في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، إنها حققت ربحية سهم بلغت 59ر0 فلس عن النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع 11ر0 فلس في عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 36ر6 في المئة.

وأرجعت التحول الإيجابي في النتائج إلى زيادة الربح الناتج من حصة الشركة من أرباح نتائج أعمال شركة زميلة وعدم وجود خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية.

وأسست شركة "دبي الأولى" للتطوير العقاري عام 2003 وأدرجت في "بورصة الكويت" عام 2007 ويبلغ رأسمالها المصرح به 100 مليون دينار "نحو 300 مليون دولار".